المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers
ⵉⵎⵔⵔⵓⵙⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵍⵉⵏ

الملتقى البرلماني الثاني للجهات

الورشات الموضوعاتية التحضيرية

25 – 26 أكتوبر 2017

بطاقة تقديمية للورشات

الورشة الأولى: التنظيم الاداري للجهات واشكالية الموارد البشرية.

ترمي هذه الورقة إلى الوقوف على التقدم الذي حققته المجالس الجهوية على مستوى إرساء الهياكل الإدارية الجديدة للإدارة الجهوية وما يستتبع ذلك من إجراءات تعزيز الموارد البشرية التابعة لها. والجدير بالذكر أن تنظيم الإدارة الجهوية وبناءها على أسس عقلانية واستقطاب تخصصات وأطر فنية مؤهلة يشكلان معا أحد المؤشرات الأساسية للحكم على قدرة المؤسسات الجهوية الجديدة على النهوض بالمهام الجسيمة الموكولة لها.

هذا وقد انتبه المشرع إلى أهمية العوامل البشرية والإدارية وتأثيرها في وتيرة تسريع اندماج الهياكل الجهوية الجديدة في منظومة المؤسسات المكلفة بتدبير الشأن العام المحلي. ولهذه الغاية أفرد القانون التنظيمي للجهات 14-111 حيزا مهما من المقتضيات القانونية التي تكتسي في مجملها صبغة إصلاحية تتوخى تزويد المجالس الجهوية بما تحتاجه من هياكل إدارية تتلاءم وطبيعة الصلاحيات التنموية المسندة إليها.

ومن أهم التدابير والإجراءات المتميزة المتخذة في هذا الشأن تنظيم الإدارة الجهوية في شكل ثلاثة أقطاب: قطب سياسي تجسده مديرية شؤون الرئاسة والمجلس التي يتولى مديرها مهام تتبع القضايا المرتبطة بالمنتخبين وسير أعمال المجلس ولجانه. وقطب إداري تدبيري تمثله المديرية العامة للمصالح التي تسهر على التدبير الإداري لشؤون الجهة وتمكين المجلس من ممارسة مختلف الصلاحيات التنفيذية المنوطة به. وأخيرا قطب تنموي تمثله الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع التي من أبرز مهامها تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية التي يقرها مجلس الجهة.

أما فيما يتعلق بالموارد البشرية للجهة، فإن القانون التنظيمي للجهات خول لرئيس مجلس الجهة سلطة التعيين في جميع المناصب بإدارة الجهة، بما فيها المناصب العليا، وذلك بمقتضى قرار. غير أن التعيين بهذه المناصب الأخيرة يستلزم تأشيرة السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية. كما شدد القانون التنظيمي على أن الموارد البشرية العاملة بإدارة الجهة تخضع لأحكام النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية، يتم تحديده بقانون. وهو النظام الذي ينتظر منه مراعاة خصوصيات الوظائف بالجهات وتحديد حقوق وواجبات الموظفين بإدارة الجهة والقواعد المطبقة على وضعيتهم النظامية ونظام أجورهم، أسوة بما هو معمول به في النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

ويتضح من هذه المقتضيات الأهمية التي يوليها المشرع للجوانب التنظيمية وللرأسمال البشري للمجالس الجهوية. وتعتبر الدورة الثانية لبرلمان الجهة فرصة سانحة للقيام بتقييم موضوعي للجهود التي بذلتها المجالس الجهوية في مجالي التنظيم الإداري وتدبير الموارد البشرية، على ضوء المقتضيات القانونية التي تم التذكير بها.

الورشة الثانية: برمجة التنمية الجهوية.

طبقا لمقتضيات الدستور، نص القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات على اعتماد برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب كمرتكزات لبلوغ مقاصد التنمية الجهوية.

ويروم المحور الثاني من هذه الدراسة حول القضايا المتعلقة ببرمجة التنمية، معاينة واقع الحال، سيما المحطات الأساسية التي مر منها إعداد الوثائق المرجعية في مجال التنمية من جهة، وكذا استشراف المستقبل في ما يخص طرق وسبل تفعيل مضامينها.

وفي مضمار برمجة التنمية، اعتمدت كل جهة من جهات المملكة على مناهج ووسائل:

1. بدءا بحصر البرامج و المشاريع في طور الدراسة أو الإنجاز و الموروثة عن المجلس الجهوي السابق.
2. مرورا بالمنهجية المعتمدة في إعداد برنامج التنمية الجهوية، سيما المسطرة المتبعة و المراحل التي مر منها تحضير هذه الوثيقة بالنظر الى تاريخ صدور المراسيم التنظيمية و قياسا بما ورد في القانون.
3. انتهاء من جهة، بالمنهجية المعتمدة في ضبط الاولويات وضع تقديرات لتكلفتها، ومن جهة ثانية، بحث الشروط المؤسساتية والمادية والتعاقدية التي ترونها ضرورية لتيسير تنفيذ هذا البرنامج.

الورشة الثالثة: تمويل الجهوية.

لقد كرس دستور 2011 نظاما لا مركزيا قويا في أفق تحقيق الجهوية المتقدمة وذلك من خلال التنصيص على المبادئ الأساسية المؤطرة للجهات كجماعة ترابية وهي مبدأ التدبير الحر ومبدأ التضامن والتعاون ومبدأ التفريع. كما أعطى لهذه الجهة مكانة متميزة في تحقيق التنمية الجهوية وإعداد مجالها الترابي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

تم صدر القانون رقم 111.14المنظم لها الذي خولها اختصاصات هامة ذاتية ومشتركة وأخرى قابلة للنقل من الدولة إليها. كما مكنها من وسائل وآليات جديدة للاضطلاع بمسؤوليتها كإحداث الصندوقين

اللذان نص عليهما الفصل 142 من الدستور المذكور وهما صندوق التأهيل الاجتماعي لسد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات المختلفة، وصندوق التضامن بين الجهات لضمان التوزيع المتكافئ قصد تقليص التفاوتات بين الجهات وإرساء التوازن الجهوي المنشود علما بأن موارد ونفقات هذين الصندوقين تحدد بموجب قانون المالية للدولة.

وفضلا عن ذلك، رفع القانون المذكور من حصص الجهات من مداخيل بعض ضرائب الدولة وهي الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وأحدث الرسم على عقود التامين وذلك زيادة على حقها في الحصول على حصة من الضريبة على القيمة المضافة. طبقا للنصوص الجاري بها العمل.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن القوانين المالية أصبحت تفرد في الميزانية العامة لكل جهة حصتها من الاعتمادات المرصودة لتمويل مشاريع الدولة حسب المعايير المقررة بموجب المرسوم رقم 2.15.997 بتاريخ 30 دجنبر 2015.

ولا شك أن التمويل له أهمية قصوى في تحقيق برامج التنمية الجهوية التي يجب أن تواكب التوجهات الإستراتيجية للدولة وتعمل على بلورتها وتراعي إدماجها في التصميم الجهوي لإعداد التراب والالتزامات المتفق بشأنها بين الجهة والجماعات الترابية الأخرى والمقاولات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الجهوية. فكلما تم تعبئة موارد مالية هامة كلما استطاعت الجهة أن تلعب دورها كفاعل اقتصادي هام إلى جانب الفاعلين الآخرين وتحقيق التناسق المجالي والاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الهشاشة والتهميش بمكوناتها وفك العزلة عن الوسط القروي. علما أن الجهة تم تنظيمها كجماعة ترابية وإعطاءها مكانة متميزة لتساهم بشكل فعال في التنمية وتكون محركا ومنعشا للاقتصاد الجهوي والاستثمارات وخلق فرص الشغل والاستغلال الأمثل للرأسمال البشري والمادي وذلك في تكامل وتعاون مع الدولة والقطاع الخاص والجماعات الترابية الأخرى.

مشروع البرنامج

الأربعاء 25 أكتوبر 2017

12h00 – 13h00: استقبال المشاركين

13h00 – 14h15: وجبة غداء على شرف المشاركين

14h30: **الجلسة الافتتاحية للورشات التحضيرية**

- كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين؛
- كلمة السيد وزير الداخلية ؛
- كلمة السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- كلمة السيد رئيس جمعية رؤساء المجالس الجهوية؛
- كلمة منسق اللجنة التحضيرية لأشغال الورشات.

انطلاق أشغال الورشات:

15h15: **محور الورشة 1: التنظيم الإداري للجهات وإشكالية الموارد البشرية**

مسير الجلسة: **الأستاذ ابراهيم زياني**

- مداخلة تقديمية لتأطير أشغال الورشة؛
- مداخلات ممثلي الجهات؛
- مداخلات ممثلي القطاعات الادارية؛
- استراحة شاي؛
- مناقشة عامة.

19h15: **اختتام أشغال الورشة الأولى.**

الخميس 26 أكتوبر 2017

8h30: استقبال المشاركين

انطلاق الأشغال:

09h00: **محور الورشة 2: برمجة التنمية الجهوية.**

مسير الجلسة: **الأستاذ محمد المرغادي**

- مداخلة تقديمية لتأطير أشغال الورشة؛
- مداخلات ممثلي الجهات؛
- مداخلات ممثلي القطاعات الادارية؛
- استراحة شاي؛
- مناقشة عامة.

13h00: اختتام أشغال الورشة الثانية.

13h15: **وجبة غداء**

14h30: **محور الورشة 3: تمويل الجهوية.**

مسير الجلسة: **الأستاذ محمد بوجيدة**

- مداخلة تقديمية لتأطير أشغال الورشة؛
- مداخلات ممثلي الجهات؛
- مداخلات ممثلي القطاعات الادارية؛
- استراحة شاي؛
- مناقشة عامة.

17h30: اختتام أشغال الورشة الثالثة.

18h00: **اختتام جلسات الورشات التحضيرية.**